قبولهم الحق وتمكنهم من ادراكه وقيل الفطرة هي الاسلام وقيل
البداءة التي ابتدأهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة
وقيل العفة والقناعة وقيل العهد الماخوذ على ادم وذريته وذلك
لان الله تعالى لما خلق ادم مسح على ظهره واخرج منه ذريته وقررهم
بانه الرب وانهم العبيد واخذ عليهم عهودهم ومواثيقهم وكتب
ذلك في رق وقال للحجر الاسود افتح فاك ففتحه فالقمه ذلك الرق
وقال اشهد يوم القيامة لمن وافاك بالوفاء وانه لياتي يوم القيامة
مثل جبل ابي قبيس وله عينان ولسان وشفتان يشهد للموحدين
بالوفاء وعلى الكافرين بالجحود وانه يشهد لمن استلمه اوقبله
حق من اهل الدنيا والمعنى انها اوجبت على الخلقة تزكية للنفس اي
تطهيرا لها وتنمية لعملها قوله بثلاثة اشياء اي شروط واولى عبر بكان
اولي وبني شرط راجع وهو لحرية فلا فطرة على رقيق عن نفسه
ولو مكاتبا كتابة صحيحة وللاصلي سيده في الكتابة الصحيحة واما
الفاسدة فتجب على السيد فطرته دون نفقته ويجب على المبعض
عن غيره فطرة كاملة على المعتمد خلافا للعلامة الخطيب ومن
نفسه بقدر حريته ان كانت مهاياة ووقع وقت الوجوب
في نوبة احدهما اخص الوجوب به فلو وقع الوجوب في نوبتهما
بان وقع الغروب في نوبة احدهما وما قبله في نوبة الاخر فهل
يسقط او يوزع فيه نظر والذي اعتمده العلامة الرملي الاشتراك
لان الاصل ان يكون تابعا للملك وبه صرح العلامة بن قاسم في حواشي
التحفة قوله فلا فطرة على كافر اي من حيث المطالبة بها في الدنيا
لكنه يسافر عليها في الاخرة ثم غير هامن الواجبات قوله اصلي خرج
به المرتد فطرته على نفسه وعن غيره موقوفة على اسلامه
ولو ارتد العبد او الزوجة كذلك قوله لا في رقيقه وقريبه المسلمين
وكذا زوجته لو اسلمت في العدة فتجب عليه عنها لانها تجب ابتداء

على

علي المودي عنه ثم يتحملها عنه المودي ويجب عليه النية عند الاخراج
لانها للتمييز قوله وبغروب الشمس اي تمام غروبها وكان حيا قبله
لما مر وكان الصواب ذكرهذا والسنة ان يخرج قبل صلاة العيد
ان فعلت اول النهار فان اخرت استحب الاداء اول النهار ويحرم
تاخيرها عن يوم العيد لانه كفيئة ماله او المستحقين ولا يجوز
تاخيرها عن يوم العيد لانتظار من هو قريب كجار او صالح بخلاف زكاة
المال فانه يجوز له انتظار من هو كذلك ان لم يشتد ضرر الحاضرين فتامل
قوله عن من مات بعد الغروب او عمه وكذا ما بعده قوله وجوبا
الفضل اي كون ما يخرجه للزكاة فاضلا عما ياتي قوله عن قوته
هو بضم القاف ما يقوم به بدن الانسان من الطعام قوله وقوت
عياله اي الذين تلزمه نفقتهم من زوجات واقارب وملكيه نعم
للاجنبي عن زوجة اب ومستولدته وان وجب عليه نفقتها الان
النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتحملها عنه بخلاف الفطرة ولا الزوجة
رقيق ولو هزة وعبد موقوف ولو على معين كمدرسة ورباط وعبد
بيت المال وموجر بنفقته ولو لمخرج نعم خادم الزوجة بالنفقة
له حكما ولو عبر بالمصاحبة لكان اولى واعم لشمل الكسوة والمسكن
والخادم ان لاقاربهم واحتاجوا اليهما وحاجة الخادم لمرض او خدمة
لا لعمل وخرج باللائق النفيس فيجب ابداله بلا بدل واخراج
التفاوت ولا يشترط كونها فاضلة عن الدين ولو لادمي على المعتمد
قوله من المسلمين الا هو يشرط في المخرج عنه من نفسه وغيره
بدليل تقييم الشرله بقوله الشخص فتامل قوله فيخرج صاعا عن كل
واحد ممن يجب الاخراج عنه قوله من قوت بلده الا هو وقيد
للبيان محل الصاع لا قيد في وجوبه وضميره عايد للشخص المخرج
وهو ظاهر ان كان المخرج عنه في غالب القوت غالب قوت
السنة لا غالب قوت وقت الاخراج ولا يبعض الصاع المخرج

Copyrighting © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)